

« مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب »

## حسب قرارات وتوجيهات حددت هيئة التحقيق والادعاء العام و هيئة السوق المالية

تم وضع مؤشرات الاشتباه بعمليات غسيل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب كالتالي :-

- تقديم المشتبه به بيانات بحدود دنيا أو غير كاملة كتعمد إخفاء بعض المعلومات المهمة، مثل محل إقامته الفعلية ومهنته ومصادر الدخل.
- تقديم بيانات وهمية أو يصعب التحقق منها كرفضه تقديم المستندات الأصلية، خاصة تلك المتعلقة بإثبات الهوية أو وثائق عمليات البيع والشراء المتحصل من خلالها على المال.
- تقديم معلومات غير واضحة أو مثيرة للشكوك كرقم هاتف مفصول من الخدمة أو غير موجود أصلاً.
- عدم تناسب قيمة أو تكرار العمليات (إبداعات / سحبيات / تحويلات...) مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
- مؤشرات تتعلق بالمستفيد الحقيقي
- التعامل بواسطة عدة أشخاص ووجود عدة مفوضين بالتوقيع على حساب واحد، لا توجد بينهم علاقة واضحة خاصة ذوي الجنسيات الأجنبية.
- استخدام حسابات مصرفية تعود لأشخاص آخرين.
- انتماء المستفيد الحقيقي لمنطقة معروفة بالنشاط الإجرامي.
- مؤشرات تتعلق بالنقل المادي عبر الحدود.
- حيازة مبلغ كبير من النقد عبر الحدود.
- عدم تقديم نموذج إقرار/ الإفصاح عن حيازة النقد.
- تقديم إقرار / إفصاح كاذب.
- مؤشرات تتعلق بطبيعة حركة الحساب
- تحويلات إلى الخارج أو الداخلك بكمية بمبالغ كبيرة وبشكل متكرر.
- تحويلات واردة إلى الحساب تعقبها عمليات سحب نقدي أو بالشيكات أو تحويلات صادرة.
- التعاملات تتم بأرقام صفرية/مدورة.
- إبداع مبالغ كبيرة القيمة يتبعها عمليات تحويل بعد فترة زمنية وجيزة.
- عدم تناسب قيمة أو تكرار أو نوع المعاملات مع طبيعة الحساب والحركة المتوقعة عليه.
- حساب جديد تلقى تحويلًا كبير القيمة.

- تكرار عمليات التحويل / الإيداعات بشكل يدل على تجزئة مبلغ كبير.
- حركة / نشاط بشكل مفاجئ على حساب غير نشط وخاصة مع ارتفاع القيمة.
- مؤشرات تتعلق بسلوك وتصرفات المشتبه به
- التعامل من خلال ماكينات الصرف الآلي باستمرار، والتهرب من مسؤولي البنك كلما حاولوا الاتصال به.
- ظهور علامات القلق والارتباك على المشتبه به أو من ينوب عنه أثناء تنفيذ العملية.
- امتلاك المشتبه به حسابات مصرفية متعددة دون مبرر واضح.
- كثرة استفسار المشتبه به أو من ينوب عنه عن تفاصيل مكافحة غسل الأموال.
- طلب المشتبه به أو من ينوب عنه إلغاء المعاملة بمجرد محاولة موظفي البنك الحصول على المعلومات المهمة الناقصة.

#### مؤشرات تتعلق بالمعاملات المالية

- شراء أو بيع أوراق مالية في ظروف أو حالات غير طبيعية كشراء أسهم في شركة خاسرة.
- عدم تناسب نوع البضاعة موضع التجارة مع طبيعة نشاط العميل.
- العملاء الذين يسددون قروضا متعثرة قبل الموعد المرتقب خاصة إذا كان السداد نقداً.
- العملاء الذين يطلبون قروضا مقابل أصول مصدرها غير معروف.
- تحويلات بقيم متساوية أو متقاربة لعدد من الأشخاص في دول مختلفة أو لمستفيد واحد على عدة حسابات.
- مؤشرات تتعلق بالمعلومات المتوفرة من جهات أخرى
- ظهور علامات البذخ والرفاهية على المشتبه به وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي.
- وجود سجل إجرامي للمشتبه به أو المستفيد الحقيقي أو أحد أطراف العملية.
- شراء عقارات / مركبات / مجوهرات / وممتلكات أخرى بقيمة عالية.
- ثبوت التزوير في مستندات أو محررات أو وثائق.
- وجود أطراف في العملية (المشتبه به أو المستفيد الحقيقي أو غيرهم) محل تحقيقات من قبل جهة خارجية.
- اشتراك شخص طبيعي وشخصية اعتبارية في نفس العنوان.
- عدم وجود نظام محاسبي بالنسبة للشركات وعدم صحة ميزانية الشركة أو وجود ملاحظات محاسبية أو ملاحظات تشغيلية عليها.
- وجود عقود وهمية مع أطراف آخرين.
- إبداء المشتبه به اهتماماً غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وخاصة رفض المشتبه به تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.

- رغبة المشتبه به في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني، أو الاقتصادي، أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
  - محاولة المشتبه به تزويد الشخص المرخص له بمعلومات غير صحيحة، أو مضللة تتعلق بهويته، أو مصدر أمواله.
  - علم الشخص المرخص له بتورط المشتبه به في أنشطة غسل أموال، أو تمويل إرهاب، أو أية مخالفات جنائية أو تنظيمية.
  - إبداء المشتبه به عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
  - اشتباه الشخص المرخص له في أن المشتبه به وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردده وامتناعه بدون أسباب منطقية في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
  - صعوبة تقديم وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
  - احتفاظ المشتبه به بعدة حسابات باسم واحد أو بعدة أسماء، وتعدد التحويل بين الحسابات، أو التحويل لطرف آخر دون مسوغ.
  - قيام المشتبه به بتحويلات برقية متعددة لحسابه الخاص بالاستثمار يتبعه بطلب مباشر لتحويل المبلغ لطرف ثالث دون توضيح الغرض من ذلك.
  - قيام المشتبه به باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
  - وجود اختلاف كبير بين أنشطة المشتبه به والممارسات العادية.
  - رفض المشتبه به تزويد الشخص المرخص له بالمعلومات الأساسية الخاصة بصندوق استثماري للتأكد من هويته.
  - طلب المشتبه به من الشخص المرخص له تحويل الأموال برقياً، ومحاولة عدم تزويد الشخص المرخص له بأية معلومات عن الجهة المحولة والمحول إليه.
  - محاولة المشتبه به تغيير صفة أو إلغائها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات، أو حفظ السجلات من الشخص المرخص له.
  - طلب المشتبه به إنهاء إجراءات صفقة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.
- 
- قيام المشتبه به بعدد كبير من الحوالات البرقية التي يصعب تفسيرها على الرغم من تدني قيمة صفقات الأوراق المالية.
  - علم الشخص المرخص له أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
  - تغير مصادر دخل المشتبه به بشكل مستمر.
  - عدم تناسب قيمة أو تكرار العمليات، مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به، ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
  - انتماء المستفيد الحقيقي لمنظمة معروفة بالنشاط الإجرامي.
  - ظهور علامات البذخ والرفاهية على المشتبه به وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).
  - بقاء الحسابات غير نشطة لفترة معينة؛ ومن ثم القيام بعدد كبير من العمليات.
  - تقديم بيانات يصعب التحقق منها.
  - تقديم بيانات مثيرة للشكوك كرقم هاتف مفصول من الخدمة.
  - الاشتباه بالتزوير في أي مستندات أو وثائق.

- ظهور علامات القلق والارتباك على المشتبه به.
- ورود اسم المشتبه به في قوائم المحظور التعامل معهم.
- أن يتصرف شخص آخر نيابة عن المشتبه به (في حالة كون المشتبه به عاجزاً أو كبيراً في السن، أو غير واعٍ، أو قاص دون أن تربطهم صلة قرابة).
- تهديد المشتبه به لأحد الموظفين.
- محاولة المشتبه به التقرب من الموظفين.
- كثرة مقابلة المشتبه به للموظفين.
- طلب المشتبه به التعامل بالفاكس.
- أن يزعم المشتبه به أنه عميل سري لسلطة منفذة للقانون، وأنه يقوم بعملية سرية دون وجود ما يدعم مزاعمه.
- عدم تقديم المشتبه به لأسماء أشخاص يمكن الرجوع إليهم عند الحاجة.
- تغيير عنوان المشتبه به بشكل مستمر.
- استفسار المشتبه به عن عملاء آخرين.
- عدم رغبة المشتبه به تسلم المراسلات على عنوان المنزل بدون مبرر.
- ارتفاع معدل تدوير العمالة لدى الشركة أو المؤسسة.
- عدم تناسب عدد موظفي الشركة أو المؤسسة مع نشاطها.
- استمرار التعامل على الحساب بعد وفاة المشتبه به.
- رفض العملاء السياسيين ذوي المخاطر العالية التصريح بمناصبهم.
- إصرار الموظف على قبول عميل ما في حالة وجوب أخذ موافقة الإدارة العليا لفتح الحساب.
- عدم ملاءمة مستوى حياة الموظف مع دخله.
- أن يتجاوز أو يتجاهل الموظف نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وأي أنظمة أخرى ذات علاقة.
- أن يستخدم الموظف موارد الشركة لمصلحته الخاصة.
- عدم تمتع الموظف بإجازته لفترات طويلة.
-